الاردني أفضل. فقد قال الناطق باسم الوفد، د. مروان المعشّر، «انه سجل بعض التقدم في المسائل الاجرائية؛ الاّ انه يوجد خلافات عميقة حول أسس السلام، ولا سيما موضوع المستوطنات وتفسير القرار [الرقم] ٢٤٢» (**المصدر نفسه**، ١٧ ـ ١٨/١/١٩٩٢).

أمّا التفاوض بين الوفد السوري والوفد الاسرائيلي، فقد تعثّر الى درجة هدّد الاستمرار. وقال وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع: «ان المفاوضات الثنائية الاسرائيلية ـ السورية... في واشنطن، غير مشجّعة كثيراً» (**المصدر نفسه**، ١٥/١/١٩٩٢). وأعلن رئيس الوفد السوري، موفّق العلاّف، «ان هذه المفاوضات لم تكن أفضل من سابقاتها؛ واننا نشعر بخيبة أمل، حيث عاد الجانب الاسرائيلي، مرة أخرى، الى مناقشة موضوع المكان الذي ستستأنف فيه المفاوضات المقبلة، وابتعد عن بحث المسائل الجوهرية» (**المصدر نفسه**).

وكان وزير خارجية مصر، عمرو موسى، قد أوضح، في تصريح له، «ان قرار مجلس الأمن [الدولي] الرقم ٢٤٢ هو أساس عملية السلام، ويتعلّق بحل مسألة الاراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية... [و] موقف مصر هو انه يتعيّن على اسرائيل، وفقاً لهذا القرار، الانسحاب من [على] كل الاراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية... [و] ان أي تفسير آخر يتعارض مع قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٢٤٢، الذي تحدّث بالنص عن عدم جواز الاستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب... [ولذا،] لا يجوز أي تعديل في الحدود والخطوط، وبالذات فيما يتعلّق بالضفة الغربية وقطاع غزة؛ وبالتالي، فان اسرائيل لا حق لها، مطلقاً، في أيّة أرض من الاراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧» (**المصدر نفسه**، ١٤/١/١٩٩٢).

وقد انتهت الجولة الثالثة من المفاوضات الثنائية، في ١٧/١/١٩٩٢، «بالاتفاق المبدئي على استئنافها في شهر شباط (فبراير) ١٩٩٢، دون تحديد المكان أو التاريخ. وفيما عدا نقطة الاتفاق الوحيدة هذه... فان دلالات كبيرة حول الجو الذي ساد [في] مختلف اللقاءات الاسرائيلية ـ الفلسطينية، أو الاسرائيلية ـ اللبنانية، أو لقاء الوفد الاسرائيلي مع الوفدين، السوري والاردني... أكدت انه اذا استطاعت الوفود العربية... ان تجلب اسرائيل الى مائدة المفاوضات؛ فانها لا تستطيع ان تجبرها على التفاوض» (**الشعب**، ١٨/١/١٩٩٢). وعلّق نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدّام، على مستقبل سير المفاوضات بالقول: «ان هذا الامر يتوقف على مسألتين: الاولى، اعلان اسرائيل التزامها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة؛ والثانية، ممارسة المجتمع الدولي الضغط على اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ٢٣/١/١٩٩٢).

تباين عربي

كان تحدّد، خلال التمهيد لمؤتمر السلام في الشرق الاوسط، اجراء مفاوضات متعددة الطرف، اضافة الى المفاوضات الثنائية بين أطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي المباشرين. واتفقت الدولتان، راعيتا المؤتمر، الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، على افتتاح المفاوضات متعددة الطرف في موسكو، في ٢٨/١/١٩٩٢؛ ووجّهت الدعوة الى ثماني وعشرين دولة للمشاركة فيها، على ان تتناول بالبحث خمسة محاور، هي: «التنمية الاقتصادية، ومراقبة التسلّح والأمن الاقليمي، ومشكلة المياه، والمسائل الخاصة باللاجئين، والبيئة» (**المساء**، الجزائر، ٢٧/١/١٩٩٢). وتباينت مواقف الدول العربية من مسألة المشاركة في تلك المفاوضات التي سمّيت بـ «المرحلة الثالثة» من عملية السلام؛ اذ أعلنت مصر «أنها ستشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف المخصّصة أساساً لمسائل اقليمية، مثل مراقبة نزع السلاح وتوزيع الموارد المائية وقضية اللاجئين» (**الشعب**، ٢٠/١/١٩٩٢). كما أعلن الامين العام لمجلس التعاون الخليجي، عبدالله بشارة، «ان المجلس سيشارك في المفاوضات المتعددة الاطراف، بالرغم من رفض بعض الاطراف العربية المشاركة فيها» (**المصدر نفسه**، ٢٣/١/١٩٩٢). والدولة العربية الوحيدة التي رفضت المشاركة في تلك المفاوضات من بين دول المساندة العربية التي دُعيت الى المشاركة كانت الجزائر، التي قال وزير خارجيتها، الأخضر الابراهيمي: «ان الموقف الجزائري اتخذ بعد ان تأكد عدم مشاركة الجانب الفلسطيني في مفاوضات موسكو... [اضافة الى] خيبة الأمل الناتجة عن عدم تقدّم مفاوضات السلام، وموقف اسرائيل الذي